# اقتصاد

## لبنان: أول زيادة لأسعار المحروقات في 2022

بيروت ـ **العربي الجديد**

افتتح العام الجديد في لبنان، بارتفاع كبير في أسعار المحروقات، في الوقت الذي يواصل فيه الدولار الأميركي صعوده مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق، باقترابه من 30 ألف ليرة للدولار الواحد. وارتفع سعر البنزين (95 أوكتان)، أمس الثلاثاء، بقيمة 15600 ليرة، ليصل إلى 351,4 ألف ليرة للصفيحة. وزاد بنزين «98 أوكتان» 15600 ليرة إلى 363,4 ألف ليرة، والغاز 20700 ليصبح 319,3 ألف ليرة. كما ارتفع سعر المازوت بقيمة 24200 ليرة للصفيحة، لتصل إلى 360,4 ألف ليرة. وقال عضو نقابة أصحاب المحطات في لبنان، جورج البركس، إن ارتفاع أسعار المحروقات محلياً يعود إلى صعود أسعار النفط عالمياً، وكذلك زيادة سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وأضاف البركس أن «مصرف لبنان رفع سعر صرف الدولار المؤمَّن من قبله لاستيراد 85% من البنزين، من 23200 ليرة إلى 23500 ليرة، أما سعر صرف الدولار المعتمد في جدول تركيب الأسعار لاستيراد 15% من البنزين والمحتسب وفقاً لأسعار الأسواق الموازية والمتوجب على الشركات المستوردة والمحطات تأمينه نقداً احتسب بمعدل 28787 بدلاً من 27317 ليرة». وتابع أنه «بالنسبة إلى أسعار النفط المستوردة، ارتفع سعر كيلو ليتر البنزين في جدول أمس، بنحو 16,8 دولارا ليبلغ 588 دولارا، بدلاً من 571,2 في الجدول السابق، أما كيلو ليتر المازوت فارتفع 12 دولارا من 589 إلى 601 دولار»، لافتا إلى أن أسعار المحروقات سجلت زيادات نتيجة كل ذلك. في المقابل، يستمر المسار التصاعدي لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، ليلامس، أمس، عتبة 30 ألف ليرة لبنانية، وفق متعاملين في سوق الصرف.

ويواجه لبنان، منذ أواخر عام 2019، أسوأ أزمة اقتصادية ومالية ونقدية، فاقمتها جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت عام 2020 وتدهور قيمة العملة الوطنية. وتفاقمت الأزمة المالية خلال العام الماضي، 2021، وانعكست بشكل خطير على مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والبضائع والخدمات، مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار، الذي أغلق في نهاية العام عند 28 ألف ليرة.

وقفز الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) على أساس سنوي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بنسبة 201%، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020، متأثراً بارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل حاد، وفق بيانات صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وبينما ودّع اللبنانيون 2021 بالكثير من المآسي الناتجة عن تدهور الظروف المعيشية، فإنهم يستقبلون 2022 بقلق بالغ في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية ومواصلة الليرة تهاويها وارتفاع مختلف الأسعار. وكان البنك الدولي قد ذكر، في تقرير له في يونيو/حزيران 2021، أن الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان من المرجح أن تصنف كإحدى أشد ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وكشفت دراسة نشرت في سبتمبر/أيلول الماضي، أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، عن تفاقم الفقر في لبنان إلى حدٍّ هائل في غضون عام واحد فقط، مشيرة إلى أنه أصبح يطاول 74% تقريباً من مجموع سكان البلاد.

## تراجع عقارات كوريا الجنوبية

تسببت القيود المفروضة على القروض وارتفاع أسعار الفائدة في كوريا الجنوبية في تهاوي التداولات العقارية بنسبة 43% على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وأظهرت بيانات صادرة عن وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل، وفق وكالة يونهاب الكورية، أمس، أن عدد المنازل التي تم تداولها على مستوى البلاد بلغ 67,15 ألف منزل في نوفمبر/ تشرين الثاني. وتراجع عدد صفقات البيوت في العاصمة سيول وضواحيها التي تضم مدينة إنتشون الغربية وإقليم كيونغكي، بنسبة 35,9%، في حين تراجع الرقم في باقي أنحاء البلاد بنسبة 46,1%. ويأتي التراجع في ظل فرض قيود أكثر صرامة على الرهون العقارية وارتفاع نسب الفائدة على الإقراض، بعد رفع البنك المركزي سعر الفائدة القياسي في البلاد بمقدار 0,25% إلى 1%.

(Getty)

## أما آن لهذا السواد أن ينقشع

**مصطفى عبد السلام**

عادت رائحة الموت تزكم الأنوف مجدداً، ما أقبحها من رائحة، كل يوم نودع أقارب وأصدقاء وزملاء ومعارف بسبب هذا الفيروس الذي يصر على البقاء معنا أطول فترة ممكنة، وقد يلازمنا طوال العمر، آلاف الموتى يومياً حول العالم، وملايين المصابين بفيروس كورونا، بات العالم مسكونا بالرعب والقلق، ذعر في كل مكان، قلق داخل البيوت والأزقة والحارات والشوارع ومقار العمل والمطارات، الكل متوجس يترقب خائفاً، سواء على أمنه النفسي وصحته أو على أمن أسرته الصحي، ملايين الموظفين حول العالم باتوا خائفين على ضياع فرصة العمل التي بحوزتهم في حال معاودة الدول الإغلاقات وفرض القيود على الحركة. ملايين آخرون يخشون من إعادة شبح الموجة الأولى من تفشي كورونا في مارس 2020 والتي أعقبها تردٍ شديد في الأوضاع المعيشية والمالية والاقتصادية، عربات الإسعاف تجوب الشوارع بحثا عن مريض هنا وهناك استنجد لإنقاذه من تداعيات المتحور أوميكرون السريع الانتشار. طوابير أمام المستشفيات ودور الرعاية الصحية والعيادات، الكل يريد أن يطمئن على عدم اقتراب الفيروس من جسده، القطاع الصحي بات غير قادر في بعض الدول على تحمل أعداد المصابين الكُثر والمتدفقين عليه من كل حدب وصوب، القطاع بات مرهقا ومستنزفا خاصة في الدول التي يعاني فيها إهمالا شديدا من قبل الحكومات التي تهتم أكثر بالحجر وإقامة العقارات والمباني والقصور أكثر من اهتمامها ببناء مستشفيات ودور الرعاية الصحية ودعم القطاع الصحي وتحسين الأوضاع المالية لطاقم الأطباء والتمريض. عيادات الأطباء النفسيين تشهد زحاما في بعض الدول لا يقل عن زحام المستشفيات العامة والعيادات الخاصة. الفيروس يستفحل في أميركا والعديد من دول العالم، الإصابات بكورونا تجاوزت المليون في الولايات المتحدة، حصيلة قياسية غير مسبوقة. ومع حالة الذعر تلك واصل سعر النفط ارتفاعه ليقترب من 80 دولارا للبرميل لتضاف المليارات لخزينة الدول المنتجة، وعادت القفزات لأسعار الغاز لتزيد بنسبة 30% أمس، وعادت روسيا تضغط مجددا على القارة العجوز وتقلل إمداداتها، ومع ارتفاع أسعار الغاز خرجت تظاهرات في بعض الدول، ومن المتوقع زيادة حدة التظاهرات في الفترة المقبلة مع امتداد الزيادة في الأسعار لسلع رئيسية مثل الأغذية والوقود.

وعاد الذهب إلى اللمعان مجددا وزاد احتماء المستثمرين به في ظل زيادة المخاطر الناجمة عن تفشي أوميكرون، وعودة الاضطرابات لأسواق المال، وعودة عجز الموازنات وتراجع الإيرادات وتوسع الحكومات في الاستدانة.

## أخبار مختصرة

### انكماش الأعمال في مصر

أظهرت بيانات صادرة عن مؤسسة «آي إتش إس» ماركت العالمية للأبحاث، أمس الثلاثاء، بقاء نشاط القطاع الخاص في مصر في نطاق الانكماش، إذ سجل مؤشر مديري المشتريات، الذي يرصد أداء اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي 49 نقطة في ديسمبر/ كانون الأول، مقابل 48,7 نقطة في نوفمبر/ تشرين الثاني. ورغم ارتفاع المؤشر، فإنه يبقى في دائرة الانكماش. ويعني ارتفاع المؤشر عن مستوى 50 نقطة، أنّ هناك توسعاً في النشاط، أما الانخفاض أدناه فيعني أنّ ثمة انكماشاً. ويستند مؤشر مديري المشتريات إلى خمس ركائز رئيسة، هي الطلبيات الجديدة ومستويات المخزون والإنتاج وحجم تسليم الموردين، وبيئة التوظيف والعمل.

### العراق يستهدف زيادة النفط

قالت وزارة النفط العراقية، إنّها تستهدف إنتاج نحو 8 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027، من خلال حفر آبار نفطية جديدة في البلاد. وأعلنت الوزارة في بيان، أمس، إتمام أعمال حفر 7 آبار جديدة في حقل «الحلفاية» النفطي في محافظة ميسان (جنوب)، ضمن برامج رفع الطاقة الإنتاجية للحام النفطي، مؤكدة خطتها لـ«زيادة إنتاج الحام إلى 8 ملايين برميل بحلول 2027». والعراق، ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بعد السعودية، بمتوسط إنتاج 4,6 ملايين برميل يومياً في الظروف الطبيعية.

### ارتفاع بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت خلال تعاملات، أمس، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,06%، وزاد مؤشر السوق الأول 0,19%، فيما انخفض مؤشر السوق الرئيسي 0,32%، وتراجع مؤشر (رئيسي 50) بنسبة 0,03%. وتم تداول 123,8 مليون سهم عبر 2903 صفقات نقدية، بقيمة 15,1 مليون دينار (نحو 49,8 مليون دولار).

## أرقام قياسية لبورصة دمشق... وخبراء يتهمون النظام بالتضليل

**عدنان عبد الرزاق**

أعلن عبد الرزاق قاسم، المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية (البورصة)، عن نتائج وصفها بالضخمة لتعاملات العام 2021 مقارنة بالعام السابق عليه، بعدما سجلت قيمة التداولات قفزة بنحو 1500%، لكنّ خبراء ومختصين في أسواق المال وصفوا الأرقام الرسمية بالخادعة وأنّها تأتي في إطار التضليل الحكومي، لا سيما أنّها تخالف واقع تداعيات انهيار الليرة السورية خلال العام الماضي.

ووفق المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية فإنّ «2021 كان الأفضل من حيث جميع مؤشرات الأداء» لافتاً إلى بلوغ قيم التداولات نحو 351 مليار ليرة، منها حوالي 322 مليار ليرة نتيجة صفقات ضخمة، بينما كانت قيمة التداولات خلال العام السابق 22 مليار ليرة، بارتفاع بلغت نسبته 1500%. لكنّ الخبير الاقتصادي فراس شعبو، قال في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» إنّ الأرقام التي ساقها المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية «تضليل» لأنّه يقيس على القيمة السوقية للأسهم وفق الليرة السورية التي بدأت عام 2021 بنحو 2900 ليرة مقابل الدولار وانتهت بأكثر من 3600 ليرة للدولار. وأضاف شعبو أنّ «أرقام التداول وحجم الاستثمارات ضعيفة والأسهم غير مجدية سوى لملاكها» مشيراً إلى أنّ السوق «مجمّد» إلّا لبعض المصارف، خصوصاً بعد انسحاب كبار الشركات والمستثمرين من سورية، لتقتصر الأسهم المتداولة على المصارف وشركات التأمين وقلة من الشركات الإنتاجية. ولفت إلى أنّ السوق غير نشطة في ظل قيود التداول، إذ كان يجري وقف التداول إذا نزلت قيمة السهم بنسبة 2% أو صعدت فوق 5%، قبل أن يتم التعديل في الربع الأخير من 2021 ، ليتوقف التداول عند الهبوط بأكثر من 5%. وأضاف أنّ الأرقام المعلنة من قبل إدارة سوق الأوراق المالية مجرد «لعبة أرقام بالعملة السورية» متسائلاً: «ما هي القيم الحقيقية بغير الليرة؟ من المضحك أن يتحدثوا عن بورصة واستثمار في بلد منهار والقدرة الشرائية للمستهلكين لا تمكنهم من أكل الخبز وليس من شراء الأسهم». ووفق المدير التنفيذي لبورصة دمشق، فإنّ القيمة السوقية للشركات المدرجة، ارتفعت إلى 3 تريليونات ليرة، بزيادة 111% عن 2020، مشيراً إلى تصدر قطاع الاتصالات التداولات بنسبة 78% من القيمة الإجمالية للتداول خلال 2021، يليه قطاع البنوك بنسبة 20%، وهو ما رأى فيه المحلل السوري، علي الشامي «خدعة». ووصف الشامي بورصة دمشق بأنّها «دكان» إذ تغيب مصداقية التقييم والحوكمة.

## متفرقات اقتصادية

# ديون النفط تلاحق السودان: الهند تلوح بالتحكيم

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

عادت مستحقات شركات النفط الأجنبية العاملة في السودان إلى الظهور مجدداً، بعد تلويح الحكومة الهندية برفع دعوى قضائية لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد الخرطوم تطالب فيها بمستحقات تعود لإحدى شركات الطاقة المملوكة لها تتجاوز نصف مليار دولار، بينما يواجه البلد الإفريقي ارتباكاً اقتصادية وسياسياً كبيراً.

ونقلت وكالة الأنباء الهندية مؤخراً، عن مسؤولين في وزارة الدولة الهندية للنفط والغاز الطبيعي، قولهم إن السودان يدين لشركة النفط والغاز الهندية «أو إن جي سي فيديش» بـ 560 مليون دولار عبارة عن مستحقات نفط غير مسددة وتكلفة خط أنابيب الذي بنته الشركة في السودان.

وتعمل الشركة الهندية في السودان منذ عام 2003. ووفق الوكالة الهندية، لم يدفع السودان منذ عام 2011 للشركة الهندية مقابل النفط الذي اشتراه، كما لم تتقاضَ الشركة مقابل خط الأنابيب البالغ طوله 741 كيلومتراً، والذي بنته من الخرطوم إلى بورتسودان (شرق).

وقال وزير النفط السوداني السابق عوض جادين لـ«العربي الجديد»، إنّ الشركة الهندية سبق أن لجأت للتحكيم الدولي في لندن، مشيراً إلى أنّ أساس قضية ديون شركاء الإنتاج بمن فيهم الشركة الهندية «يعود إلى قيام الحكومة في عهد نظام عمر البشير المخلوع باستلاف جزء من خام الشركات بعد انفصال جنوب السودان، ليتم تكريره، إلى جانب نصيب الحكومة من الخام لمقابلة الاستهلاك المحلي المتزايد، ثم اضطرت الحكومة بعد ذلك بسبب تراجع الإنتاج إلى استلاف كامل حصة الشركات دون الالتزام بسداد المستحقات».

وأضاف جماع أنّ «عدم دفع مستحقات الشركة الهندية دفعها إلى اللجوء للتحكيم وفقاً لاتفاقية تقاسم الإنتاج المبرمة بين الأطراف، والتي نصت على أحقية المتضرر اللجوء إلى التحكيم في حال عدم التوصل لاتفاق على جدولة المستحقات»، محملاً وزارة المالية والبنك المركزي مسؤولية تأخر دفع مستحقات شركات النفط.

تراكم مستحقات شركات النفط الأجنبية ساهم في تراجع الإنتاج (فرانس برس)

# الجزائر: كورونا ينقذ ميزانية الصحة من التقشف

**رفعت الحكومة الجزائرية مخصصات وزارة الصحة لهذا العام، رغم التقشف الذي طاول معظم القطاعات**

الجزائر ـ **حمزة كحال**

دفعت الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر، الحكومة لانتهاج سياسة «التقشف» في تقسيم المخصصات الموجهة للوزارات للسنة المالية الحالية، باستثناء بعض القطاعات التي حافظت على ميزانيتها مرتفعة، رغم الضائقة المالية، التي قلصت ميزانية أكثر من 22 قطاعاً. وشكلت ميزانية الصحة الاستثناء كما كان منتظراً في ميزانية 2022، بعدما ارتفعت مخصصاتها إلى 439,2 مليار دينار (3,1 مليارات دولار)، مقابل 410 مليارات دينار في 2021، وذلك بالنظر للتحديات التي تنتظر هذا القطاع، خاصة في ظل تواصل تفشي وباء كورونا، بمتحوراته المتعددة. وتغطي هذه المخصصات زيادة الإنفاق على الأدوية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن ارتفاع كتلة أجور عمال قطاع الصحة، بعد إقرار الحكومة تحفيزات ومنحاً مالية للأطباء والكوادر المساعدة والصيادلة العاملين في المستشفيات الحكومية، تصرف بدءاً من يناير/كانون الثاني الجاري، ما جعل من ميزانية الصحة ثالث أكبر ميزانية في الجزائر للعام الجاري، بعد الدفاع والداخلية. وحسب جمال فوار، مدير الوقاية في وزارة الصحة والناطق الرسمي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا، فإن «الحكومة أخرجت ميزانية الصحة من أي حسابات مالية أو سياسية، بل تعاملت معها بموضوعية ومسؤولية، فالجزائر على غرار باقي دول العالم تعيش وضعاً صحياً استثنائياً ومن الطبيعي أن تفلت ميزانية الصحة من التقشف». وأشار فوار إلى أن ميزانية الصحة تتوزع بواقع نحو 330 مليار دينار كرواتب، و60 مليار دينار لصيدلية المستشفيات المركزية التي تموّن مستشفيات الجزائر بكل الأدوية والمواد شبه الصيدلانية من البسة وصولا إلى الضمادات، بالإضافة إلى 10 مليارات دينار موجهة لمعهد «باستور» للأبحاث في الأوبئة، المكلف بمتابعة تطور تفشي وباء كورونا وغيره من الأوبئة، فضلا عن مخصصات شراء لقاحات كورونا، لتغطية العجز. وكانت الجزائر قد أطلقت منتصف 2021 مصنعا موجها لإنتاج لقاح كورونا بالشراكة مع الصينيين، بالإضافة لاقتناء اللقاحين الروسي والصيني.

**تخصيص 3,1 مليارات دولار لموازنة الصحة في الجزائر**

ومنذ بداية تفشي كورونا نهاية فبراير/ شباط 2020 في الجزائر، ضغطت نقابات الصحة في الجزائر من أجل توفير الإمكانيات المالية اللازمة لعمال القطاع، خاصة في ما يتعلق بتوفير المستلزمات ومواد الوقاية، ومراجعة منحة العدوى، وهي المطالب التي سارعت الحكومة إلى تلبية جزء منها تحت ضغط من الرئيس عبد المجيد تبون، الذي تدخل في أغسطس/آب 2020 من أجل رفع التجميد عن صرف منح «عدوى كورونا» التي ظلت محل تقاذف بين وزارتي الصحة والمالية إلى غاية إدراجها في موازنة 2022.

وقال إلياس مرابط، رئيس نقابة ممارسي الصحة العمومية، إن «الحكومة لم تكن مخيرة في قرار رفع ميزانية الصحة، ولا يجب أن نراه إنجازاً كبيراً، إذا أردنا أن نواجه الوباء بكل قوة علينا توفير الأموال، هناك أطباء وممرضون لم يذهبوا لمنازلهم لعدة أشهر تفادياً لنقل العدوى لأهلهم، وفي المقابل يأتي إداري لا يخرج من مكتبه في الوزارة يقرر هل نُصرف منحة كورونا أو لا، هل ترفع ميزانية القطاع أو لا، هذا غير مقبول».

## تحقيق

تبدو إيران عازمة على تحويل العراق إلى «ممرات نفوذ»، ضمن خطة توسعية تعتمد على مد جسور السلع، عبر مشروعات للربط السككي والبري، وصولاً إلى البحر المتوسط، ما يهدد مشاريع تنموية عراقية، ويضع عراقيل أمام أحد مسارات طريق الحرير الصيني، إذ أبدت مصادر عراقية مخاوفها من تحول العراق إلى مجرد محطات ترانزيت لممر إيراني واسع. وبدأت إيران في تسيير قطارات ضمن مشروعها الأوسع، ليبدأ من إسلام آباد وصولاً إلى إسطنبول في تركيا

# ممرات النفوذ الإيراني... ربط سككي مع العراق يثير القلق

بغداد ـ **زيد سالم**

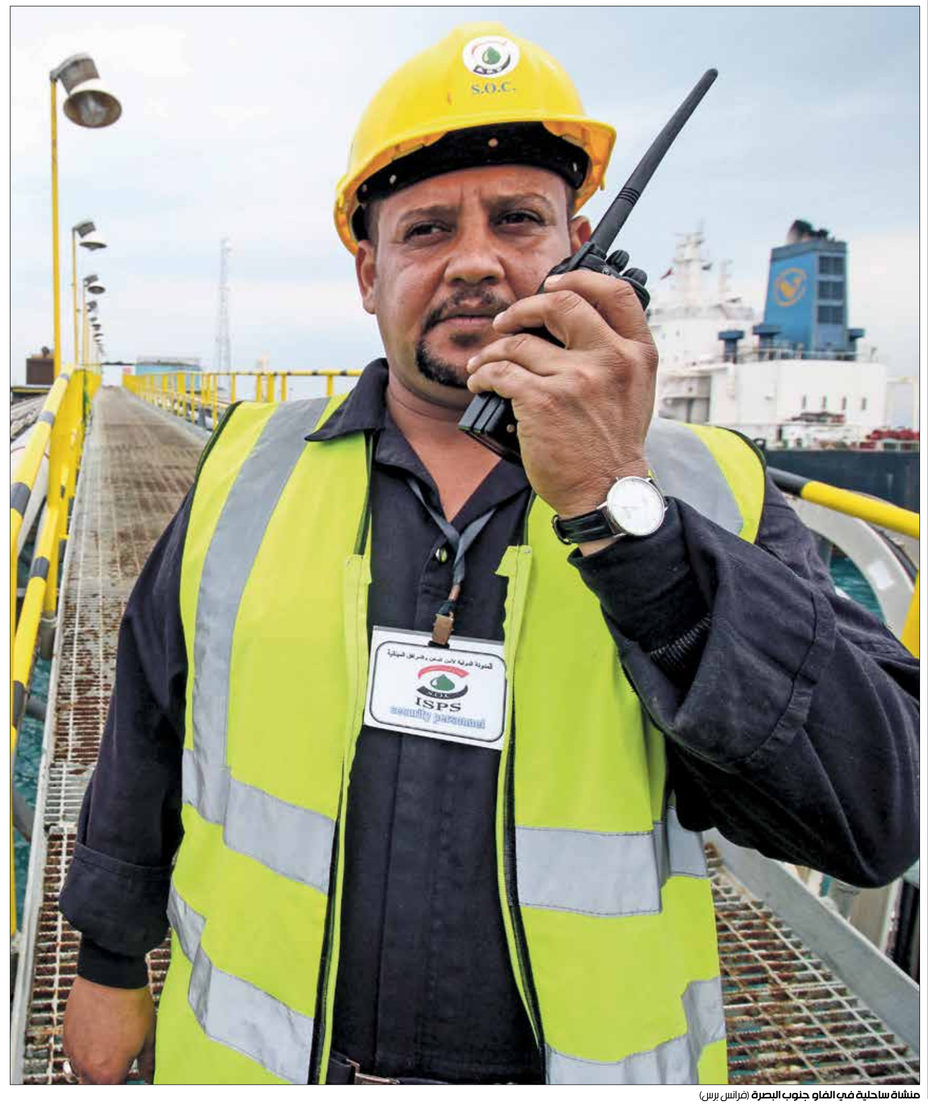
منشأة ساحلية في الفاو جنوب البصرة (فرانس برس)

صخب واسع أثاره إعلان مسؤول إيراني كبير توقيع بلده اتفاقاً مع العراق لبدء تنفيذ أعمال الربط السككي بين البلدين، في إطار مشروع «الممر الكبير من الشرق إلى الغرب» المثير للجدل، والذي تسعى طهران من خلاله إلى جني فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية ضمن خطط لتوسيع النفوذ.

ورغم تأكيد مساعد وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني ميعاد صالحي توقيع الاتفاق في بغداد، نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2021، خرج وزير النقل العراقي ناصر الشبلي، يوم الأربعاء الماضي، ليلغي الأمر، موضحاً أن ما جرى هو «توقيع محضر اجتماع مع الجانب الإيراني بشأن الربط السككي، وهو ليس اتفاقية».

وأضاف الشبلي: «نحن أعطينا عهداً للعراقيين بأن أي ربط سككي لن يكون بالإمكان إتمامه إلا بعد إكمال ميناء الفاو (جنوب محافظة البصرة)، وأيضاً إكمال السكك وبنيتها التحتية لتكون جاهزة لاستقبال الربط مع أي دولة».

لكن يبدو أن إيران تضغط باتجاه الإسراع في مشروعات الربط السككي مع العراق، بعد إتمام الربط مع باكستان وتسيير قطارات شحن من إسلام آباد مروراً بزاهدان في إيران وصولاً إلى إسطنبول في تركيا.

ووفق مساعد وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني ميعاد صالحي، فإن الربط السككي بين شلمجة والبصرة هو في الواقع إكمال للممر الكبير من الشرق إلى الغرب الذي انقطع لفترة طويلة، مضيفاً في تصريحات نقلتها وكالة «إرنا» في 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أن هناك فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية متوقعة من إنشاء الخط.

ورغم نفي وزير النقل العراقي، في 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، توقيع اتفاق بشأن الربط السككي، عاد وزير الطرق وإعمار المدن الإيراني رستم قاسمي ليؤكد، في تصريحات للتلفزيون الإيراني مساء السبت، الأول من يناير/ كانون الثاني الجاري، أهمية مشروع مد سكك الحديد بين شلمجة الإيرانية والبصرة العراقية، لكلا البلدين، سواء من ناحية ترانزيت السلع أو نقل المسافرين، خاصة في أيام أربعينية الإمام الحسين.

وأضاف الوزير: «خلال الاتفاق الجديد بين البلدين تم تحديد موعد بدء إنشاء هذا الخط السككي، وينبغي تأسيس شركة مشتركة للاستثمار والتشغيل في غضون الشهرين القادمين»، لافتا إلى أن طول الخط يبلغ 32 كيلومترا، والمسألة المهمة في المشروع إنشاء جسر بين إيران والعراق.

وتابع: «سنقوم في غضون الأيام القادمة بإيفاد خبراء لكسح الألغام في مسار هذا الخط السككي في العراق»، مشيرا إلى أن من المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع في غضون عامين كحد أقصى، وأن تبلغ كلفته ما بين 100 و120 مليون دولار، وإن الاتفاق المبدئي هو التناصف بين الجانبين في الاستثمارات اللازمة للمشروع.

وأضاف أنه مع تنفيذ المشروع ستصبح صادراتنا إلى العراق أقل كلفة وأكثر أماناً، وسيتم ربط هذا الخط السككي بالبحر الأبيض المتوسط مستقبلاً.

لكن المتحدث باسم وزارة النقل العراقية حسين الخفاجي أبدى استغرابه من تصريحات الجانب الإيراني، قائلا في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «السلطات الإيرانية تعلن عن بدء المشروع، وهذا ما لا يعلم العراق أيا من أسبابه، كما أننا لا نعرف لماذا تتجه إيران إلى هذا الحديث، رغم عدم وجود اتفاقية، لكن إيران تنتظر هذا المشروع منذ 20 عاماً».

ومنذ عام 2016، بدأ الحديث عن مشروع سكة حديد تربط ميناء الخميني بشلمجة الإيرانية (يقع الأخير في محافظة خوزستان)، ثم بالبصرة في العراق، وصولاً إلى ميناء اللاذقية على البحر المتوسط في سورية.

واعتبر الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، في تصريحات له، في مايو/ أيار الماضي، أن مشروع ربط شبكة السكك الحديدية بين بلده والعراق مهم للغاية، موضحاً أنه سيربط إيران بالعراق وسورية ومنطقة البحر المتوسط، وسيساهم في تحقيق تغيير كبير في المنطقة.

ويثير المشروع ردود فعل واسعة في العراق، إذ يحذر نواب برلمان ومحللون اقتصاديون وخبراء في القطاع اللوجستي من أضراره على العراق، خاصة ما يتعلق بالموانئ، حيث سيتحول البلد إلى مجرد محطات ترانزيت لممر إيراني واسع.

وقال نائب مستقل في البرلمان العراقي الجديد، طلب عدم ذكر اسمه، إن «طهران تسعى من خلال هذا الربط إلى الوصول لميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط»، موضحا في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن نوابا في البرلمان سيسعون إلى «وقف استمرار التوسع التجاري الإيراني على حساب ميناء الفاو وخطوط النقل العراقية، خصوصاً أن مشروع الربط السككي مع إيران سيؤدي إلى إلغاء الأهمية الاقتصادية لمنافذ البصرة البحرية».

في السياق، وصف علي الحسناني، المسؤول المحلي السابق في محافظة البصرة، الربط السككي مع إيران بأنه «ملف مشبوه»، مضيفا في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «معظم القوى السياسية الداعمة لهذا المشروع حليفة لإيران بشكل واضح، وسعت خلال الفترة الماضية إلى تعطيل أي جهود عراقية لإحياء ميناء الفاو، كما أنها هي ذاتها كانت ترفض الربط السككي مع الكويت وتقبل به مع إيران رغم أنه لا فرق بين هذه وتلك».

وتابع «البصرة ستتضرر من مشروع الربط السككي مع دولتي الجوار (إيران والكويت)، لأنها لن تستطيع أن تكون عنصراً فاعلاً في الحركة التجارية، بل إنها ستتحول إلى معبر عادي فقط، وأن المشروع (الربط السككي مع إيران) هدفه الربط مع سورية أيضاً».

بدوره، قال محمد عطية الشماع، الخبير الاقتصادي، إن «العراق لم يتفق إلى الآن بصورة رسمية مع إيران على مدّ الربط السككي، لكن السلطات الإيرانية تريد أن تحصد منجزات إعلامية أمام الشعب الإيراني الذي يمر بأزمات اقتصادية كبيرة، كما أن إيران تريد أن تستولي عبر الإعلام على القرار العراقي الذي يظهر أنه أضعف من أن يرد على الإيرانيين».

وأضاف الشماع في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «حكومة مصطفى الكاظمي ودعمها بعض الكيانات السياسية المعارضة للتوسع الإيراني على حساب مصالح العراق، تعمل على تطوير ميناء الفاو وإحياء دوره الاقتصادي، وأن الربط السككي سيؤدي حتماً إلى قتل الميناء العراقي وتحويله إلى قناة عادية لإيصال البضائع الإيرانية إلى العراق وسورية ولبنان».

واعتبر أن «ميناء الفاو يعتبر من أهم المشاريع التي يمكن أن تلعب دوراً اقتصادياً بالغ الأهمية في حركة التجارة العالمية ونقل البضائع بين قارتي آسيا وأوروبا، بكلف مالية أقل وفترة زمنية أقصر».

وتحولت إيران خلال الأعوام العشرة الماضية، إلى مصدر رئيسي للسلع في العراق، لأسباب مرتبطة بالقرب الجغرافي، ما يعني كلفة نقل أقل، وتمدد سلعها في الأسواق بجانب السلع الأجنبية الأخرى، في وقت يضعف فيه الطلب على المنتج العراقي.

وبحسب أرقام رسمية، فقد صدرت إيران إلى العراق خلال العام الماضي، نحو 20,8 مليون طن من مختلف المنتجات، بما يعادل 5,9 مليارات دولار، فيما تطمح إلى زيادة هذا الرقم إلى 20 مليار دولار سنوياً، وفقاً لتصريحات مسؤولين إيرانيين.

وبخلاف تضرر ميناء الفاو العراقي من مشروعات تمدد النفوذ الإيراني عبر الممرات التجارية، فإن الربط السككي بين إيران والعراق قد يهدد أيضا أحد مسارات طريق الحرير الصيني المتمثل في هذا الميناء العراقي.

وسبق أن أشارت تقارير عراقية وصينية إلى هذه الهواجس، إذ قال وزير النقل الأسبق كاظم فنجان الحمامي، في تصريحات صحافية أخيراً، إن العراق خرج من طريق الحرير بسبب ما سماه الفشل في التعامل مع ميناء الفاو. كما نشرت وكالة الأنباء الصينية خريطة لطريق الحرير، الذي يتضمن عدم مروره عبر ميناء الفاو، وإنما يشمل العراق عن طريق إقليم كردستان ومن ثم تركيا.

لكن مدير عام الموانئ العراقي فرحان الفرطوسي قال في تصريحات لوكالة الأنباء العراقية (واع)، في 13 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إن «ميناء الفاو جزء من طريق الحرير، ولا يوجد أي تغيير في هذا الطريق»، مبيناً أن «المسافة بين ميناء الفاو وميناء طرطوس السوري بحدود 1200 كيلومتر، وبين ميناء الفاو وميناء مرسين التركي 1500 كيلومتر، وهذه أقصر مسافة، وتسمى العنق أو الخصب في طريق التجارة البحرية».

وأضاف: «عندما تنقل البضائع من الصين أو جنوب شرق آسيا بحراً باتجاه البحر الأحمر صعوداً باتجاه قناة السويس وعبر البحر المتوسط إلى أوروبا، فإن ميناء الفاو سوف يختصر ويختزل تلك المسافة عبر القناة الجافة العراقية ابتداء من الميناء صعوداً وبالعكس». وفي ظل التخبط العراقي تبدو تحركات إيران للربط السككي مع العديد من دول الجوار أكثر تحققاً. فقد أعلنت شركة السكك الحديدية الإيرانية عن انطلاق ثاني قطار شحن مشترك بين إيران وتركيا وباكستان، وذلك بدءاً من محطته الأولى في إسلام آباد ومروراً بالمحطة الثانية في إيران (زاهدان)، وانتهاء بمدينة إسطنبول التركية، التي تشكل المحطة الثالثة والأخيرة لهذا القطار.

وأشارت الشركة الإيرانية، في بيان أوردته وكالة «إرنا» مساء الأحد الماضي، إلى نجاح تجربة تسيير القطار الأول، الذي انطلق في ما يعرف بممر «الشرق ـ غرب لترانزيت السلع» (ITI)، ليتم تسيير القطار الثاني المكوّن من 24 عربة مسقوفة بتعاون مشترك بين مصلحة الجمارك وشركة السكك الحديدية في إيران وباكستان وتركيا. وتقدر مسافة هذا الممر بنحو 6,44 آلاف كيلومتر، بدءاً من محطة ازاخل الباكستانية ومروراً بمدينة زاهدان في سيستان وبلوشستان (جنوب شرق إيران)، وصولا إلى إسطنبول في تركيا. وتعتمد إيران بشكل كبير على دول الجوار في تسويق بضائعها، في محاولة للتقليل من تداعيات العقوبات الخانقة التي أعادت الولايات المتحدة فرضها في أعقاب انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي الموقع مع طهران.

ووفق تقارير مستقلة، فإن الاقتصاد الإيراني بكل مفاصله ابتلع نحو 90% من السوق العراقية. إذ سبق أن حذر تقرير لمنظمة «سوق»، وهي إحدى المنظمات المحلية المعنية بالاقتصاد العراقي، من أن «إيران ستتحول، خلال أعوام، إلى مالك للاقتصاد العراقي ومتحكم فيه بدون منافس».

وأشار التقرير إلى التغول المصرفي الإيراني والاستثمار في مصانع عراقية مملوكة للدولة أو القطاع المختلط والتحكم في قطاعات تجارية، مثل سوق السيارات والحديد والأجهزة الكهربائية والمنزلية، فضلا عن السياحة.

محطة سكك حديدية في بغداد (فرانس برس)

### إيران تطمح إلى بلوغ صادراتها للعراق 20 مليار دولار

### فساد الإعفاءات الضريبية

قالت رئيسة هيئة الاستثمار في العراق، سها النجار، إنّه «تمت السيطرة على أبواب الفساد في الإعفاءات الضريبية التي يتم منح خلالها إدخال مواد البناء وغيرها الى البلاد، دون دفع الرسوم الجمركية باعتبارها معفاة من ذلك. وأشارت النجار في تصريحات لوكالة الأنباء العراقية (واع)، مساء الأثنين، الى تشكيك قسم في الهيئة لمراقبة تلك الاعفاءات والمواد الداخلة، مضيفة: «كيف يمكن للمنتجات المحلية ان تنافس منتجات اجنبية دخلت وهي معفاة من الجمارك؟». وتابعت أنّه تم ايضا سحب وإلغاء اجازات الاستثمار التي سجلت نسبة انجاز تتراوح بين صفر و35%، وانتهت المدة الزمنية المتاحة لتنفيذ المشروع.

## مؤشرات الأسواق

### خسائر شركات التأمين

قالت شركة هودين لوساطة التأمين، إن الخسائر التي تحملتها شركات التأمين بسبب جائحة فيروس كورونا، بلغت 44 مليار دولار حتى الآن، بما يعادل ثالث أكبر خسارة بسبب كارثة بعد إعصار كاترينا وهجمات 11 سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة. وأضافت الشركة في تقرير، وفق رويترز، أمس، أن التوقعات الأولية الصادرة بشأن إمكانية تكبد شركات التأمين خسائر بأكثر من 100 مليار دولار بسبب كوفيد-19 تبدو «غير محتملة».

### صعود الأسهم اليابانية

قفزت الأسهم اليابانية، أمس، إلى أعلى مستوى لها منذ ستة أسابيع، إذ ارتفع المؤشر نيكي في أول يوم تداول في العام الجديد بنسبة 1,77% إلى 29301,79 نقطة، وهو أعلى إغلاق منذ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني. وقفز سهم تويوتا موتور 6,13% مما دعم المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً ليغلق على ارتفاع 1,9% مسجلاً 2030,22 نقطة.

### ارتفاع مؤشر مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط، أمس، عند مستوى 4178,9 نقطة، مرتفعا بنسبة 0,16% مقارنة بآخر جلسة تداول. وقد بلغت قيمة التداول 922,6 ألف ريال (2,39 مليون دولار)، منخفضة بنسبة 71,7% مقارنة بآخر جلسة تداول والتي بلغت 3,25 ملايين ريال. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط، إلى أن القيمة السوقية قد ارتفعت بنسبة 0,033% عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب 22,18 مليار ريال.

### صعود بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات أمس، بنسبة 0,37%، ليصل إلى 11713,7 نقطة. وتم خلال الجلسة تداول 98,68 مليون سهم، بقيمة 284,55 مليون ريال، نتيجة تنفيذ 8958 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 18 شركة، بينما انخفضت أسعار 22 شركة، فيما حافظت 4 شركات على أسعار إغلاقها السابقة.

### مكاسب للذهب

ارتفعت أسعار الذهب، أمس، بعدما سجلت أكبر انخفاض منذ ستة أسابيع في الجلسة السابقة، متأثرة بصعود عوائد السندات الأميركية، وسط رهانات على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) سيرفع أسعار الفائدة بأسرع من المتوقع. وكسر سعر المعدن النفيس في العقود الفورية 1804 دولارات للأوقية (الأونصة). كما زادت العقود الأميركية الآجلة للذهب إلى 1805 دولارات.

أسواق مال

بينما تراجعت حصة الدولار في احتياطات النقد الأجنبي، قالت تقارير إن البنوك المركزية رفعت من حصة احتياطات الذهب خلال العقد الماضي. ولا يزال الدولار يلعب الدور الرئيسي في مسار السياسات النقدية والمالية في العالم رغم هذا التراجع

# الذهب يتفوق على الدولار

## تراجع حصة العملة الأميركية في احتياطات النقد العالمية

لندن ـ **موسى مهدي**

تراجعت حصة الدولار في احتياطات البنوك المركزية العالمية الأجنبية في نهاية الربع الثالث من العام الماضي 2021 إلى 59,15% من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي المقدرة بأكثر من 11 تريليون دولار مقارنة بنسبة 59,23% في نهاية الربع الثاني، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي الصادرة يوم الأحد الماضي.

وبحسب تحليل بنشرة « نيكاي آشيا» أمس الثلاثاء، فإن التراجع في حصة الدولار يعود إلى مخاوف البنوك المركزية العالمية من تداعيات سياسات التيسير الكمي الأميركية على قيمة الورقة الخضراء. لكن خبراء آخرون، يرون أن الاستخدام المكثف للدولار كأداة في السياسة الخارجية الأميركية عبر حظر ومعاقبة الدول كان له كذلك أثر على حصة الدولار بالاحتياطات العالمية من النقد الأجنبي. وتشكل احتياطات الدولار الأجنبية من سندات الخزينة الأميركية والسندات التي تصدرها الشركات الأميركية والأصول الدولارية التي تملكها البنوك المركزية العالمية.

وكانت حصة الدولار من احتياطات النقد الأجنبي العالمية تعادل 71,5% حتى عام 2001، لكن العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، هددت مكانة الدولار «كعملة احتياط دولية» خلال العقد الأول من العام الجاري، حيث تراجعت حصة الدولار منذ صدور عملة «اليورو» بنسبة 12,3%.

لكن تهديد اليورو لقوة الدولار توقف في أعقاب أزمة اليورو في عام 2010 والتي هددت بإفلاس النظام المصرفي في بعض الدول الأوروبية، وإفلاس اليونان وبعض دول أوروبا الضعيفة، لولا تدخل صندوق النقد الدولي.

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فإن الدولار لا يزال «عملة الاحتياط» الرئيسية في العالم، تليه العملة الأوروبية «يورو» ثم الين الياباني والجنيه الإسترليني واليوان الصيني.

ووفق خبراء فإن اليورو لا يزال يملك مستقبلاً واعداً مقارنة بالعملات الرئيسية في سوق الصرف العالمي، وربما يتمكن من أخذ حصة أكبر من الاحتياطات العالمية لدى البنوك المركزية خلال العقد الجاري، وذلك ببساطة بسبب النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر بدول الكتلة الأوروبية، واحتمال توسع عضوية اليورو لتشمل دولاً أخرى من الأعضاء بالمجموعة الأوروبية.

وحتى الآن فإن 19 دولة فقط من دول الاتحاد الأوروبي البالغة 27 دولة تعتمد اليورو كعملة رسمية. ويقدر حجم اقتصاد اليورو بقرابة 14 تريليون دولار مقارنة بالاقتصاد الأميركي المقدر بنحو 23,2 تريليون دولار في نهاية العام الماضي وفقاً لبيانات البنك الدولي. وبالتالي فإن اليورو لا يزال أمامه مستقبل للتوسع من ناحية التسويات التجارية العالمية، ومن حيث حجم الاحتياطات العالمية في حال توسع منطقة اليورو وتوجهها نحو دولة « اليورو الواحدة».

وعلى الرغم من قوة الاقتصاد الصيني، يرى محللون أن اليوان الصيني لا يملك القدرة على منافسة الدولار أو حتى اليورو خلال العقد الجاري، إذ أن النظام الاقتصادي الصيني يخضع للإدارة المركزية من قبل الحزب الشيوعي الصيني الذي يهيمن على السياسة المالية والاقتصادية بالبلاد، وبالتالي يضعف اليوان ويفقده بعض الثقة الدولية في أسواق الصرف ولدى البنوك التجارية والاستثمارية.

ولا يزال الحزب الشيوعي الصيني يهيمن على سعر صرف العملة الصينية التي تتارجح ضمن هامش مقابل الدولار، كما يمنع حرية حركة العملة ويضع ضوابط على حركة الدولار.

وحتى الآن تحجب هذه العوامل الثقة عن اليوان في سوق الصرف العالمي. ويذكر أن اليوان دخل ضمن عملات «وحدات السحب الخاصة» في عام 2016، وهي الوحدة التي يحسب الصندوق على أساسها عملته. وهذا العامل أعطى دفعة لليوان خلال النصف الثاني من العقد الماضي، ولكنه لم يدفعه كثيراً في حصة الاحتياطات الدولية.

ويقول محللون إن اليوان لم يتمكن حتى الآن من توظيف القوة التجارية للصين وحجمها الاقتصادي الذي يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد الولايات المتحدة وبنحو 13,5 تريليون دولار وفقاً لبيانات البنك الدولي. كما يستفيد اليوان كذلك من القوة الشرائية الضخمة في السوق الصيني الذي يقدر حجم مستهلكيه بنحو 1,412 مليار نسمة، وهناك احتمال توسع القوة الشرائية أكثر في الصين مع تنامي الطبقة الوسطى بالبلاد وبداية طرح اليوان الرقمي.

ويشير تحليل بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن حصة الين الياباني من إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية لا يزال أكبر بكثير من اليوان الصيني رغم الفارق في الحجم الاقتصادي بين الدولتين. وحسب التحليل، ارتفعت حصة الين منذ العام 2015 لتصل إلى 6,0%. ويعد الين الياباني هو عملة «الملاذ الآمن» في آسيا، حيث يهرع كبار المستثمرين لشراء الأصول اليابانية كلما تعرض السوق الصيني لانتكاسة وأزمة مثلما حدث لأسهم شركات التقنية في الربع الأول من العام الماضي، وما يحدث حالياً لسندات العقار بالصين.

على صعيد احتياطات الذهب لدى البنوك المركزية العالمية، تشير نشرة «نيكاي آشيا» اليابانية، إلى أن تلك البنوك رفعت من احتياطات الذهب إلى أعلى مستوياتها خلال الـ31 عاماً الماضية. وحدثت مشتريات الذهب وفقاً للنشرة، على حساب العملات الأجنبية بسبب مخاوف التضخم وتراجع القيمة الحقيقية للعملات الأجنبية ووسط ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. ولا يزال العديد من خبراء المال يرون أن الذهب هو المعدن الوحيد القادر على حفظ القيمة وسط عمليات «طباعة النقود» من قبل بعض الدول دون غطاء تجاري ونقدي أو حتى توسع اقتصادي حقيقي مثلما يحدث في فترات الحروب العالمية الأولى والثانية.

وحسب بيانات مجلس الذهب العالمي في لندن التي نقلتها نشرة « نيكاي آشيا» اليابانية، فإن البنوك المركزية رفعت من احتياطات الذهب خلال العقد الماضي بنحو 4500 طن، وبلغ حجم احتياطاتها من الذهب 36 ألف طن بنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، وذلك بارتفاع نسبته 15% مقارنة بما كان عليه حجم الاحتياطات الذهبية العالمية لدى البنوك المركزية في العقد الأول من القرن الجاري. وتشير النشرة إلى أن البنوك المركزية باعت الدولار في بعض الفترات واشترت الذهب كأداة تحوط على أمل ارتفاع سعره وتغطية خسائرها في الدولار. وتتخوف البنوك المركزية من مواصلة مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) ضخ الدولارات في السوق وتداعيات رفع حجم الاستدانة الأميركية إلى نحو 31,5 تريليون دولار. وترى أن هذا العامل يرفع من مخاطر الاستثمار في السندات الأميركية وربما عجز الولايات المتحدة في المستقبل من دفع أقساط الديون السيادية التي تفوق حالياً نصف تريليون دولار.

وحتى الآن تعد سندات الخزينة الأميركية أجل عشر سنوات هي «الملاذ الآمن» للمستثمرين والأثر سيولة، كما أنها لا تحتاج إلى دفع تأمين عليها مثل باقي السندات السيادية العالمية. على صعيد الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة من الدولار كـ«عملة احتياط» دولية، يقول تحليل حديث بمجلس العلاقات الخارجية، إن هيمنة الدولار على التسويات التجارية العالمية ودوره كعملة مهيمنة على النظام المالي والنقدي العالمي سمح للولايات المتحدة بالحصول على التمويل وبسعر رخيص مقارنة بمنافساتها وبسعر فائدة أقل مقارنة بدول العالم كما أن واشنطن تستخدم هيمنة الدولار على النظام المالي والنقدي العالمي في فرض عقوبات على الدول والشركات العالمية التي تعارض سياساتها الخارجية، إذ من خلال الحظر الثانوي تستطيع الولايات المتحدة معاقبة أية شركة أو دولة يمنعها من استخدام الدولار في التسويات التجارية.

لكن في المقابل يرى تحليل «مجلس العلاقات الخارجية الأميركي»، أن هنالك جوانب سلبية لدور الدولار كـ«عملة احتياط دولية» على الاقتصاد الأميركي. من بين هذه السلبيات، أن ارتفاع الطلب العالمي على الدولار يرفع سعر صرفه مقابل عملات الاقتصادات الأخرى المنافسة للولايات المتحدة.

وينعكس ذلك سلباً على زيادة العجز في ميزان التجارة الأميركي، لأن قوة الدولار تعني رخص البضائع المستوردة على حساب البضائع والسلع المصنعة محلياً. ومثل هذا العامل يؤثر على مبيعات الشركات الأميركية ويضطرها إلى البحث عن التصنيع في الخارج وبالتالي تخسر الولايات المتحدة الوظائف لصالح دول مثل الصين ودول النمو الآسيوية.

مطبعة الأوراق الدولارية في واشنطن (Getty)

### أعلى مستوى منذ 5 سنوات

وصل الدولار الى اعلى مستوى له منذ ما يقرب من 5 سنوات مقابل الين الياباني الثلاثاء بعد ان عززته قفزة في عائدات سندات الخزانة مع مراهنة المتداولين على رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي سعر الفائدة في وقت مبكر رغم ارتفاع إصابات كوفيد-19. وحسب رويترز، ارتفع الدولار الى اعلى مستوى امام الين مسجلا 115,815 ين للمرة الاولى منذ 11 يناير/كانون الثاني 2017 بعد ان قفزت عوائد السندات طويلة الاجل 12,5 نقطة.

تراجعت حصة الدولار في الاحتياطيات منذ صدور «اليورو» بنسبة 12,3%

رؤية

## الأسهم الأميركية في 2022

شريف عثمان

متجاوزاً أشد التوقعات تفاؤلاً، ومتجاهلاً متحورات الفيروس التي ارتفعت بحالات الإصابة في بعض الأيام لمستويات قياسية لم يشهدها عام الجائحة، ثم تَوَجُّه بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) لرفع معدلات الفائدة الأميركية، أنهى مؤشر إس آند بي 500 عام 2021 على ارتفاع بنسبة 27,23% مقارنة بقيمته عند بداية العام، ومسجلاً واحداً من أفضل أعوامه منذ إطلاقه لأول مرة في عام 1923 بعدد محدود من الأسهم، قبل أن يتم تطويره ليشمل 500 سهم في عام 1957.

ومع إنهاء عائد سندات الخزانة الأميركية لمدة عشر سنوات العام فوق مستوى 1,5%، بعدما كان 0,93% في أول يوم عمل فيه، أضاف المؤشر، الذي تعد المقارنة به المعيار الأهم لأداء أغلب مديري الاستثمار حول العالم، خلال العام أكثرَ من ربع قيمته، وصولاً إلى مستوى 4766 نقطة، رغم أن أشد المتفائلين من بين اثنين وعشرين محللاً استطلعت قناة سي أن بي سي الإخبارية آراءهم عند بداية العام توقع وصوله إلى 4400 نقطة فقط، بينما كان متوسط توقعاتهم لا يتجاوز 4074 نقطة.

وفي تعاملات يوم الجمعة الماضي، آخر أيام العام، خسر مؤشر إس آند بي 0,26% من قيمته، وتراجع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0,16%، بينما بلغت خسائر مؤشر ناسداك أكثر من 0,60%. ومع ذلك، حققت المؤشرات الثلاثة أرباحاً في آخر شهور العام، الذي كان خامس شهر على التوالي لمؤشر داو جونز الصناعي، والسادس على التوالي لمؤشر ناسداك، في تحقيق الأرباح.

وأرجع العديد من المحللين ارتفاعات أسعار الأسهم الأميركية إلى تريليونات الدولارات التي ضخها البنك الفيدرالي في الأسواق لمنع وقوع أزمة مالية كبرى، على غرار ما حدث في 2008 - 2009، بعد وصول الفيروس وانتشاره في الأراضي الأميركية خلال الربع الأول من العام الماضي، واعتبروا أن السياسات النقدية والمالية التكيفية التي اتبعها البنك الفيدرالي والإدارة الأميركية بصفة عامة هي التي سببت ارتفاعات أسعار الأسهم لهذه المستويات القياسية، بالإضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات خلال الفترة الأخيرة.

وقدر موقع فاكت ست Factset، المتخصص في توفير البيانات المالية المتكاملة وبرامج الحاسب الآلي، معدل نمو أرباح الشركات الأميركية في عام 2021 في المتوسط أكثر من 45%.

الخلاصة أنه في عام 2021، ورغم كل المشكلات، قفزت أرباح الشركات، وخُلقت الوظائف، ونما الاقتصاد بأعلى معدل في عقود، فجاءت أرباح الأسهم فوق خيال المستثمرين، وسجل مؤشر إس آند بي 70 إغلاقاً قياسياً في 252 يوم عمل، بواقع إغلاق قياسي كل 3-4 أيام، ليشهد العام المنتهي ثاني أكبر عدد من الإغلاقات القياسية للمؤشر، حيث لم يتفوق عليه إلا عام 1995 الذي شهد 77 إغلاقاً قياسياً، وارتفع خلاله المؤشر أكثر من 34%.

لكن مع نهاية العام، تراجع مؤشر معنويات المستهلكين بنسبة 13% ليسجل 70,6 نقطة، في أقل مستوى له في نهاية عام منذ عام 2008، الذي شهد ذروة الأزمة المالية الكبرى واستمرت بعده خسائر وانهيارات المؤسسات المالية والشركات، وخسر مؤشر إس آند بي فيه 38% من قيمته.

وبعد سنوات ثلاث متتالية من ارتفاع أسعار الأسهم بنسب تتجاوز 10% في كل منها، يدرك المستثمر الأميركي أن دوام الحال من المحال، وأن الواقعية تتطلب توقع تراجع مؤشرات الأسهم الرئيسية بعض الشيء، في العام الجديد.

ولم يتسبب في تراجع المعنويات الخوفُ من الموجات التصحيحية بعد مراثون الانتعاش الطويل فقط، وإنما كان التأثير الأكبر ناتجاً عن استمرار وجود فيروس كورونا، وتسببه في المزيد من الإصابات وحالات الوفاة المرتبطة به، لفترة تجاوزت أغلب التوقعات. ومع توليفة خاسرة من التردد في الحصول على اللقاح، وظهور تحورات جديدة للفيروس، أنهى الأميركيون العام بمستوى قياسي من الإصابات اليومية، ليصل متوسط الأيام السبعة الأخيرة بنهاية الأسبوع الماضي إلى أكثر من 277 ألفا. وتتراجح احتمالات اختفاء متحور «أوميكرون» قريباً كما كنا نتمنى جميعاً.

ومع وصول التضخم المرتفع إلى كل مواطن أميركي بصورة أو بأخرى، جاء في تقرير صادر عن جامعة ميشيغان أن ربع من تم استطلاع آرائهم أكدوا انخفاض مستوى معيشتهم بشكل واضح بسبب ارتفاع معدل التضخم، إلا أن البنك الفيدرالي في واشنطن ما زال متردداً في مواجهة قفزاته غير المعتادة، ولم يتفق محافظوه إلا على ضرورة تنحية كلمة «مؤقت» من وصفه، في إشارة إلى توجههم نحو الإسراع برفع معدلات الفائدة في المستقبل القريب، وهو ما يمثل تهديداً إضافياً لأسعار أسهم الشركات الأميركية، وتحديداً شركات التكنولوجيا.

ورغم كل تلك التهديدات، تتحصن الأسهم الأميركية بالعديد من نقاط الدفاع. فمن ناحية، ما زالت السوق الأميركية هي الأكثر جذباً للمستثمرين من كافة بقاع الأرض، ومن ناحية أخرى، تتوفر لدى الشركات الأميركية كميات غير مسبوقة من الفوائض النقدية تسمح لأغلبها بالتدخل في الأسواق وشراء أسهمها، في ما يعرف باسم «أسهم الخزينة»، عند انخفاض أسعارها بصورة كبيرة.

وعلى الجانب الآخر، ورغم دفعهم الدائم بعدم الاهتمام بسوق الأسهم، ما زالت في جعبة الديمقراطيين مليارات الدولارات المخصصة لمشروعات البنية التحتية التكنولوجية وللمساعدات الموجهة للأسر الأميركية، ما يسمح باستمرار موجة الانتعاش في أسعار الأسهم، ويوفر لها الحماية من الانتكاسات، ويرجح الفضل بالتأكيد إلى طابعة النقود الموجودة لدى البنك الفيدرالي.

لن يكون عام 2022 برداً وسلاماً على الأسهم الأميركية، وستبقى قرارات البنك الفيدرالي محركاً رئيسياً لتوقعات المستثمرين، إلا أن أحداً لم يتوقع، حتى الآن، أن يحلق البنك المركزي بمعدلات الفائدة بعيداً عن مستوياتها الحالية، واستبعد الكثيرون أن يزيد إجمالي الرفع عن 1%.

ومع استمرار تجاوز معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم لمعدل الفائدة على السندات الأميركية، لا تبدو الأمور مهيأة لبديل أفضل من الاستثمار في الأسهم الأميركية في عام 2022، حتى لو بدت الصورة قاتمة لدى البعض خلال النصف الأول من العام.

# كازاخستان: غضب شعبي إثر ارتفاع أسعار الغاز

حاول رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، أمس الثلاثاء، تهدئة الأوضاع في بلاده، حيث خرجت تظاهرات احتجاجاً على ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، فيما تعد مثل هذه الحوادث نادرة في هذا البلد الواقع في آسيا الوسطى. وخرج المتظاهرون المستاؤون من ارتفاع أسعار الغاز المسال إلى الشوارع في عطلة نهاية الأسبوع في بلدة زاناوزن، وسط منطقة مانجيستاو الغنية بالنفط، غرب البلاد، وامتدت الحركة إلى بلدة أكتاو الواقعة على سواحل بحر قزوين. وقال توكاييف في تغريدة، الثلاثاء، إن لجنة حكومية تضم أعضاء في مكتبه «بدأت العمل» في أكتاو. وأوضح أنه كلف اللجنة «بإيجاد حل مقبول للطرفين يتعلق بالمشكلة المطروحة من أجل مصلحة البلاد واستقرارها». وأضاف: «صدرت تعليمات لهيئات إنفاذ القانون لضمان عدم الإخلال بالنظام العام، ويتعين على المتظاهرين إظهار حس المسؤولية والرغبة بالحوار».

وأظهرت صور تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي الشرطة وهي تطوق المتظاهرين في أكتاو، مساء الإثنين. وشهدت زاناوزن في السابق أكثر الاضطرابات دموية في كازاخستان منذ استقلالها بعد انفراط عقد الاتحاد السوفييتي في عام 1991. وفي عام 2011، قُتل ما لا يقل عن 14 من عمال النفط المضربين عندما قمعت الشرطة تظاهرة خرجت احتجاجاً على ظروف العمل والأجور.

(فرانس برس)

ارتفاع اسعار الغاز يثير الغضب بمدن كازاخستان (Getty)

# تراجع شهية الاستثمار في الدول النامية

مقر البورصة الهندية في مدينة بومبي (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

قالت وكالة بلومبيرغ أمس الثلاثاء، إن هنالك تراجعاً في شهية المستثمرين لوضع أموال في الدول النامية. وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من أن معظم الأسهم التي طُرحت للتداول في 2021 سجلت ارتفاعاً منذ الاكتتاب، فإن المقياس الرئيسي لأسهم الدول النامية أنهى عامه الأسوأ منذ 2018، مما يعكس تراجع شهية المستثمرين نحو الأصول الخطرة. ووفقاً لحسابات الوكالة، بلغ إجمالي عدد شركات الأسواق الناشئة التي اتجهت لإدراج أسهمها في السوق المحلي أو الأجنبي مستوى 1162 شركة في 2021، وجمعت تلك الشركات 228 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة 31% على أساس سنوي. واستحوذت الصين على النصيب الأكبر من اكتتابات الأسواق الناشئة بواقع 602 صفقة، وجاءت كوريا الجنوبية في المركز الثاني ثم الهند وإندونيسيا والبرازيل. وقال غناسيو أرناو، المستثمر في شركة «بيستنفير أسيت مانجمنت»، «في العام الماضي في 2021 سجلت ارتفاعاً منذ الاكتتاب، فإن المقياس الرئيسي لأسهم الدول النامية أنهى عامه الأسوأ منذ 2018، مما يعكس تراجع شهية المستثمرين نحو الأصول الخطرة. ووفقاً لحسابات الوكالة، بلغ إجمالي عدد شركات الأسواق الناشئة التي اتجهت لإدراج أسهمها في السوق المحلي أو الأجنبي مستوى 1162 شركة في 2021، وجمعت تلك الشركات 228 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة 31% على أساس سنوي.

# قيود صينية على إدراج الشركات بالخارج

بكين ـ **العربي الجديد**

تعتزم الصين ابتداء من فبراير/شباط المقبل مطالبة الشركات التي يتجاوز عدد بيانات المستخدمين لديها حاجز المليون بالحصول على موافقة الجهات التنظيمية عند إدراج أسهمها خارج البلاد. ووفقاً لبيان الهيئة المنظمة للفضاء السيبراني الصادر الثلاثاء ونقلته شبكة «سي إن بي سي» سوف تدخل الفحوصات حيز التنفيذ بداية في الخامس عشر من فبراير/ شباط المقبل، إذ تواصل الصين تشديد القيود على قطاع التكنولوجيا المحلي. وبموجب القرار، سوف يتعين على منصات الإنترنت التي يتجاوز إجمالي عدد مستخدميها المليون الخضوع لمراجعة أمنية لشبكتها من قبل المنظمين وذلك قبل تنفيذ إجراءات الاكتتابات العامة الأولية. وأوضحت البيانات أن تلك القواعد تستهدف الشركات التي تنفذ أنشطة معالجة البيانات التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي. وفي حالة تأكد الجهة التنظيمية من أن أنشطة معالجة البيانات الخاصة بشركة ما لا تعرض الأمن القومي للخطر، سوف تتمكن في تلك الحالة من المضي قدماً في إجراءات الإدراج في الخارج. ويشدد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، قبضته الحديدية على الاقتصاد، فيما يستعد لمؤتمر الحزب الشيوعي الذي يعقد مرة كلّ خمس سنوات، في وقت لاحق من العام الجاري ويُتوقع أن يضمن فيه ولاية ثالثة غير مسبوقة.

وينفذ شي الحملة، أيضاً جنباً إلى جنب مع هجوم شامل من قبل حكومته على القطاع الخاص، مستهدفاً أكبر شركات التكنولوجيا والعقارات بالصين. وأدت الاضطرابات واسعة النطاق إلى زيادة المخاطر في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم الذي يواجه حالياً أزمة مستمرة بين بعض أكبر شركات التطوير العقارات.

واضطر البنك المركزي الصيني مرة أخرى لزيادة الحوافز لدعم النمو الاقتصادي المتباطئ، ولم تكشف اللجنة المركزية لفحص الانضباط للحزب الشيوعي الصيني بعد عن النتائج الإجمالية للتفتيش أو التحقيق الذي استمر شهرين، وهو الأول منذ ست سنوات، للتركيز على القطاع المالي.

وتلقى أكثر من 1,5 مليون مسؤول حكومي عقوبات في حملة شي لمكافحة الفساد التي استمرت لسنوات، وكان آخرها إعدام لاي شياومين، رئيس مجلس إدارة شركة «هوارونغ» السابق، وسجن هو هواي بانغ، الرئيس السابق لأكبر بنك في البلاد، مدى الحياة. وتستهدف الحكومة الصينية إعادة توزيع الثروة في البلاد التي يرى الحزب الشيوعي أنها تركزت لدى قلة من ملاك شركات التقنية.

تضييق الخناق على شركات التقنية الصينية (Getty)